

الإشكاليات الرئيسية في التحكم وإدارة المخاطر في المجال المالي التأميني

د. أ. سعال سمية

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة. بالأغواط

أ. مطهري بهاء الدين

جامعة مستغانم

soumia.saal@gmail.com

metahri.univ@gmail.com

الملخص:

إن الإنسان وإن كان لديه الكثير من اليقين في حياته، أصبحت مملة. مما يدفعه إلى البحث عن التغيير وخلق قيمة مضافة والذي ترافقها مجموعة من المخاطر. فالخطر وعدم التأكد يخلق نوع من التحدي الذي يعطي معنى أو متعة للحياة. فأى منظمة اقتصادية هدفها هو خلق أو زيادة قيمة و تحقيق أهدافها المسطرة والتي أنشأت من أجلها. ولهذا الغرض فهي تواجه حالة عدم التأكد التي تتمثل في الخطر الذي يعكس الفرق بين ما هو مخطط وما تم تحقيقه فعلا. الكلمات المفتاحية: عدم التأكد - المخاطر - اتخاذ القرار - إدارة المخاطر - التأمين.

Résumé:

L'homme, même s'il a beaucoup de certitude dans sa vie, est devenu ennuyeux. Cela le conduit à rechercher le changement et à créer une valeur qui s'accompagne d'une gamme de risques. Le risque et l'incertitude créent une sorte de défi qui donne un sens ou un plaisir à la vie. Toute organisation économique dont le but est de créer ou d'augmenter la valeur et d'atteindre les objectifs souverains pour lesquels elle a été créée. À cette fin, il fait face à une incertitude du danger qui reflète la différence entre ce qui est planifié et ce qui a déjà été réalisé.

Key words: uncertainty - risk - decision making - risk management - insurance.

المؤلف المرسل: أ. مطهري بهاء الدين metahri.univ@gmail.com

- مقدمة :

يلعب التأمين دوراً مهماً في حماية الممتلكات والثروات من الأخطار التي تتعرض لها، كما يعمل على استمرارية المنشآت الاقتصادية وممارسة عملها والمحافظة على رؤوس أموالها ، فقد امتدت عمليات التأمين لتغطي جميع قطاعات المجتمع مثل قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع النقل، قطاع السياحة، والقطاع المقاوطني ... الخ. ويعد النظام المقاوطني من قطاعات الهامة للاقتصاد القومي ، وبالتالي فإن التأمين على هذا النوع من النشاطات يعد من الأمور المهمة، التي تساعد على استمرارية هذا القطاع وتنميته وزيادة الدخل القومي به وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففيما تتمثل أهم أنواع التأمين مساهمة في هذا المجال وما الدور الذي تلعبه في دعم وتطوير هذا النظام (النظام المقاوطني)؟. وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال تقسيم هذا العمل إلى قسمين، نتطرق في الأول إلى التعريف بتأمين العمل المقاوطني، وفي الثاني إلى الدور الذي يلعبه هذا النوع من التأمين في دعم وتطوير العمل أو النظام المقاوطني.

1: الإشكاليات الرئيسية في مجال التأمين

يعتبر هنري فايول "Henri Fayol" أول من أشار إلى أهمية ووظيفة الخطر والتأمين في المشروعات الصناعية، وذلك عندما ذكر وظيفة الأمن "Security Activities" كإحدى الوظائف الستة الرئيسية في إدارة المشروع والإشكاليات الرئيسية في إدارة المشروع¹. فالهدف الأساسي من هذا المبحث هو تبين الإشكاليات الرئيسية لقطاع التأمين كوسيلة لمواجهة الخطر. باعتبار التأمين يعمل على تغطية الأفراد والمنظمات من نتائج تحقق أخطار عديدة، وتدعيم الحياة الاقتصادية. لهذا تهتم الدراسة في هذا المبحث، بالأخطار التأمينية، والإشكاليات الرئيسية في إدارة التأمين والمتمثلة في اتخاذ القرار في حالات الخطر وعدم التأكد، تغطية وتقييم الخطر.

المطلب الأول: اتخاذ القرار في حالة المخاطرة

تعود جذور عملية اتخاذ القرار إلى أرسطو في دراسة عملية القياس المنطقي، التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات بالاعتماد على عنصرَي الإيمان والرغبات وهذا بدرجات متفاوتة إذ يرى أرسطو أن سلامة القرار تعتمد على مدى سلامة المزج بين الإيمان والرغبات². أما في الوقت الحالي تعتمد عملية اتخاذ القرار على مجموعة من الخطوات ومبادئ أخرى³. حتى أصبحت نظرية القرار تهتم الآن بإنشاء نموذج لاتخاذ القرارات في حالة المخاطرة وعدم التأكد، وتقديم مجموعة من المبادئ والشروط التي يجب مراعاتها في اختيار القرارات في ظل البدائل المتوفرة⁴.

1- مفهوم وطبيعة القرار:

إن معنى "قرار" هو اختيار بين بدائل مختلفة، ويتفق هذا المعنى مع طبيعة العديد من المواقف الإدارية، حيث نجد أن المدير دائماً في موقف يطلب إليه أن يختار بديلاً معيناً من بين عدد من البدائل المطروحة أمامه. وفي ظروف خطرة في أغلب الأحيان⁵. فاتخاذ القرارات هو نشاط إنساني مركب، وتبدأ عملية اتخاذ القرارات بشعور من الشك وعدم التأكد من جانب متخذ القرار حول ما يجب عمله حيال مشكلة ما، وتنتهي باختيار أحد الحلول التي يتوقع أن تزيل حالة الشك وعدم التأكد، وبذلك تساعد في الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة⁶.

- فرغم البدائل والاختيارات المتاحة فإن جميع هذه القرارات ذات عناصر هامة واحدة وهي كالاتي⁷:

فأولاً: إن متخذ القرار يواجه عدداً من البدائل بخصوص ما يجب القيام به من تصرفات.

ثانياً: إن مختلف العوائد أو النواتج تتوقف على نوع التصرف الذي يتم اختياره.

ثالثاً: أن كل نتائج القرار تكون احتمالية أو متوقعة.

رابعاً: فإن متخذ القرار ينبغي أن يحدد القيمة، المنفعة أو الأهمية المرتبطة بكل تصرف بديل ونتائجه. ويعتبر اتخاذ القرار في

حالات المخاطرة من أهم أنواع القرار والذي يقسم إلى:

- القرارات الشخصية والقرارات التنظيمية ;

- القرارات الرئيسية والقرارات الروتينية ;

- القرارات الفردية والقرارات الجماعية ;

- القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة ;

- القرارات في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد.

رغم أن بعض النظريات اعتمدت على النهج الأخلاقي في عملية صنع القرارات الرشيدة. وتصف القرار رشيد من حيث خصائصها وليس بالمقارنة مع الخيارات الأخرى. وتعتبر أهم خصائصه عدم المخاطرة أو اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد⁸.

فالإنسان أو المؤسسة قبل اتخاذ لأي قرار، تلازمهم حالة من عدم التأكد في صحة، فعالية، ونجاعة القرار. حيث يعرف الخطر في نظرية القرار، أنه الحالة المعنوية التي تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات في حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة من الشك، الخوف، أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات⁹. فعدم التأكد في نظرية القرار هو الحالة التي يكون فيها صانع

القرار غير قادر على تعيين أو تحديد الاحتمالات الموضوعية للنتائج المحتملة للحادثة، وبذلك تكون حالة عدم التأكد هنا على الضد مع حالة التأكد التي يكون فيها صانع القرار قادراً على تحديد احتمال وقوع الحادث بحيث تكون نتيجة هذا التحديد إما صفراً أو واحداً صحيحاً¹⁰، والتي يعتمد بموجبها صانع القرار أنه قادر على تحديد احتمال وقوع الحادث بدرجة بين الصفر والواحد الصحيح.

كما أنّ هناك معنى لعدم التأكد مستعملاً في نظرية القرار المبنية على التمييز بين حالات عدم التأكد التي يمكن قياسها وحالات عدم التأكد التي لا يمكن قياسها، لقد حدد فرانك بأنّ نتائج بعض أنواع من الحوادث هي قابلة للقياس، في حين أنّ نتائج أنواع أخرى من الحوادث غير قابلة للقياس، فإذا كانت هناك إحصائيات كافية ومتيسرة، ففي هذه الحالة نستطيع أن نقيس أو نحسب الاحتمالية الإحصائية لحادثة ما، ولكن بما أنّ تنبؤاتنا ليست دائماً صحيحة تمام الصحة، فيوجد إذن والحالة هذه حالة عدم تأكد حول نتيجة التنبؤ، وقد سعى فرانك حالة عدم التنبؤ هذه بالخطر. فالخطر إذن في نظر فرانك هو الجانب الموضوعي لعدم التأكد وليس الجانب الشخصي أو الذاتي الذي لا يمكن قياسه و بالتالي لا يدخل في مفهوم الخطر عندما يرد هذا المصطلح.

إلا أن هناك من يعتبر أن عامل عدم التأكد أو المخاطرة أهم عامل أو مؤثر في عملية اتخاذ القرار. حيث أنه مهما أردنا أو حاولنا تحسين فرصنا في النجاح في معظم الأمور التي نريد الوصول إليها واتخاذنا لأرشد أو أكثر القرارات رشداً وعقلانية، نلاحظ في الأخير أننا لم نصل إلى ما كنا نتوق إليه. وهذا راجع لحالة عدم التأكد والخطورة¹¹. فعملية اتخاذ القرارات في ظروف المخاطرة وعدم التأكد تقسيم نماذج القرارات حسب درجة التأكد، ويتراوح مقياس التأكد ما بين التأكد الكامل وعدم التأكد الكامل مروراً بظروف المخاطر والشكل رقم (1) يبين تصنيف هذه النماذج¹².
-الشكل رقم (01): تصنيفات القرار تبعاً لدرجات التأكد، المعرفة أو المخاطرة¹³.

اتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد الكامل	اتخاذ القرارات في ظل المخاطرة	اتخاذ القرارات في ظل التأكد الكامل
--	-------------------------------	------------------------------------

عدم التأكد الكامل ← → تأكد كامل
درجات التأكد

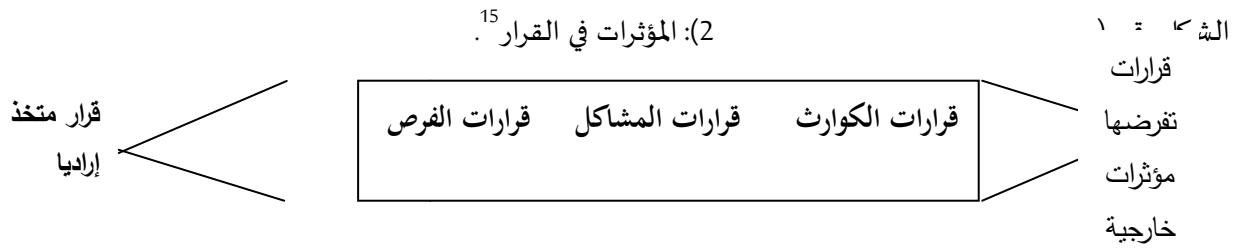
- و بالنسبة للقرار المتخذ في ظل ظروف التأكد الكامل نجد أن كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار تكون معروفة بتأكد كامل مع وجود استقرار وعدم غموض والتباس، وبالتالي تكون النتائج مضمونة ومؤكدة كذلك. أما القرارات المتخذة في ظل ظروف المخاطرة "Décision risqué" يكون احتمال حدوث كل حالة معروفاً أو يمكن تقديره، وبذلك يستطيع متخذ القرار تحديد درجة المخاطرة في قراره بدلالة التوزيعات الاحتمالية، وبذلك يكون المدخل المناسب لاتخاذ القرار في ظل المخاطرة هو استخدام مفهوم القيمة المتوقعة.

أما في ظل ظروف عدم التأكد الكامل أو المخاطرة يعتبر أكثر صعوبة في اتخاذ القرار في ظل ظروف التأكد التام أو المخاطرة، حيث تتخذ القرارات في ظل الظروف غير المؤكدة على أساس من الغموض الكامل حيث لا تتوافر معلومات كافية وصحيحة وبالتالي فإن النتائج المتوقعة الحصول عليها من هذا النوع من القرارات تكون غير مؤكدة.

بل ولا يمكن صياغتها على شكل توزيع احتمالي ولذا ينبغي على الإدارة تحاشي اتخاذ قرارات في ظل ظروف غير مؤكدة لأنه يمكن أن تؤدي إلى كارثة للمنظمة، وبذلك فإن هذا الموقف غير مرغوب فيه، ولكن قد لا يمكن تحاشيه لذا فإنه ينبغي البحث عن معلومات مناسبة تسمح بالانتقال من حالة عدم التأكد الكامل هذه إلى حالة المخاطرة ليمكن اتخاذ القرار المناسب، وبالطبع فإن الإدارة تطمح في الحصول على المزيد من المعلومات وعلى النحو الصحيح للانتقال إلى حالة التأكد إن تيسر ذلك. وهناك من يقسم القرار وفق الحالة التي تتطلب اتخاذ هذا القرار. فنجد قرارات الكوارث، وهي القرارات التي تنتج

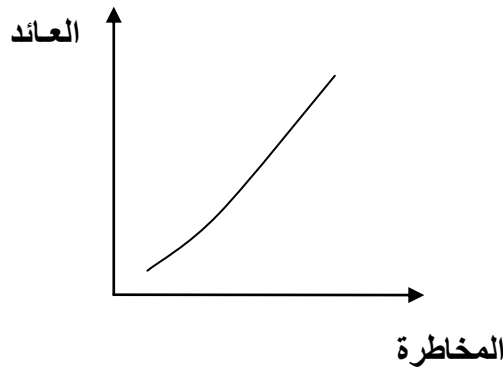
عن مؤثرات وأخطار خارجية كحالة الكوارث الطبيعية. وهناك قرارات الفرص، وهي التي تتخذ وفق إرادة متخذ القرار للإستفادة من فرصة ربح متوقعة. وهناك قرارات تتوسط الصنفان السابقان وتتمثل في قرارات المشاكل، وتتخذ لمعالجة المشاكل التي تواجهها المنظمة¹⁴.

- و الشكل الموالي يوضح ذلك:



فاتخاذ القرار في حالة المخاطرة يرتبط بالعائد والربح المتوقع في أغلب الأحيان، وهو ما يسمى بمستوى قبول الخطر. حيث تتزايد بتزايد المنفعة والفوائد الممكن تحقيقها أو الحصول عليها¹⁶. وهو ما نلاحظه في المنحنى أدناه¹⁷.

الشكل رقم (3): العلاقة بين العائد وعامل المخاطرة¹⁸.



فاتخاذ القرار في حالة المخاطرة يسمح بتقسيم الخطر الى قسمين: الخطر المقبول و الخطر الغير مقبول ، فالخطر المقبول هو الخطر التي تكون الفوائد الناتج عن قبول المخاطر أكبر من الخسارة الممكن تحقيقها . أما الخطر الغير مقبول، فهو الخطر الذي تكون الفوائد والمنافع الناتجة عنه أقل من الخسارة الممكن تحقيقها¹⁹. فعملية اتخاذ القرار تتطلب مواجهة جميع الأخطار و الحالات المتوقعة و الغير متوقعة أو ما يسمى بحالات المخاطرة²⁰.

فاغلب الدورات التكوينية لا تحضر متخذو القرار على ما يسمى بالشك العلمي "scientific doubt". وهذا راجع لأن المعطيات التي يعتمد عليها متخذو القرار سواء كانت تقنية، كمية، تجارية أو بشرية..الخ. هي معطيات غير مؤكدة، دقيقة أو ثابتة. فاتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد و التغيير المستمر يسم في نظرية القرار بالقرار في ظروف المخاطرة. فأول خطر في عملية اتخاذ القرار هو غياب عامل الشك و قبل حتى نقص المعطيات أو المعطيات الخاطئة. فهذا الخطر موجود مهما كان نوع عملية اتخاذ القرار: سواء اتخذ القرار من طرف شخص واحد أو ما يسمى عند anglo-saxons "Upstream delegation" أو عن طريق المشاورة والاشتراك. وهناك بعد الأخطار التي تنشأ بسبب غياب طرق فعالة لاتخاذ القرار باستغلال كافة المعطيات الرئيسية²¹.

فيجب التعامل مع كل خطر على حدة واتخاذ القرار المناسب له بناء على الخسائر المتوقعة من حيث الحجم وكذلك الموارد المتاحة من أجل مواجهة هذا الخطر والتغلب عليه أو تقليل الخسائر الناجمة من وقوعه، حيث يعتبر توقع الخسائر المستقبلية من أهم قواعد عملية اتخاذ القرار في حالة المخاطرة²². ويتم تنفيذ القرار بعد تحديد أساليب معينة لمواجهة

ذلك الخطر المتوقع ومنها تصميم برنامج لتغطية هذا النوع من الأخطار وهنا يتم تنفيذ القرار من أجل المحافظة على المنشأة من نتائج هذا الخطر المتوقع²³. ومواجهة حالة عدم اليقين أو المخاطرة كوضع بدائل وجعلها أكثر قوة ومراقبتها، الحصول على المعلومات، وتوفير خيارات أخرى تنويعا، ومحاولة تحويل أو تقاسم المخاطر مع جهات أخرى، كالتأمين من الأخطار المتوقعة²⁴. ويبقى الخطر موجودا طالما ترتب على أي قرار يتخذ نتيجتين على الأقل، ويزيد الخطر كلما انخفضت إمكانية التنبؤ بالنتائج المترتبة على كل قرار²⁵. فيجب اتباع نهج جديد لتصنيف المشكلة بعد اتخاذ القرار ودعم التوجه إلى تعدد القرارات المعونة أو البديلة²⁶.

المطلب الثاني: تغطية، تخصيص وتقييم الأخطار

يمكن التمييز بين الأخطار الفردية والأخطار الجماعية. حيث أن هذا التمييز لا يتعلق فقط بطبيعة الخطر ولكن أيضا بمختلف طرق تقييمه، تخصيصه وتسييره على المستوى الوقائي وعلى مستوى التغطية. حيث تمثل عمليتي التغطية و التقييم جوهر اقتصاد الخطر أو عدم التأكد.

1- تغطية الأخطار:

و تتمثل في مجال التأمين في الاحتياطات والمؤونات التي تخصص لمواجهة وتغطية الأخطار المتوقعة أو الجارية. ونجد منها ما يستعمل سواء في التأمينات على الحياة أو التأمينات الأخرى (عدا الحياة)، ومنها ما يستعمل في كلا النوعين. وتتمثل اغلب هذه المؤونات والاحتياطات فيمت يلي:

- 1-1- احتياطات رأسمالية: هي مؤونات الهدف منها هو الاحتياط من خطر تناقص وانخفاض قيمة وعوائد أصول الشركة.
- 2-1- مؤونات التعديل والتسوية: وهي مبالغ مالية تستخدم للتعديل، التسوية وتحقيق التوازن في حالة تحقق أخطار غير متوقعة أو ما يسمى بالأخطار الغي احتمالية أو النادرة وتتمثل في أخطار الكوارث الطبيعية، برد، عاصفة، خطر القرض و الخطر النووي.

2 - تخصيص الأخطار:

إن زيادة حجم وتعقيد الأخطار وتعددتها أدى بشركات التأمين إلى محاولة انتقاء وتخصيص الأخطار. فعندما تقبل شركة التأمين الأخطار المعروضة فإنها تضع في حساباتها تصنيف هذه الأخطار وتجانسها، وتوازن تكاليف الأضرار المتوقعة مع الاحتياطيات المالية المرصودة²⁷. ففي تصنيف الأخطار يؤخذ بالحسبان نوع الخطر أولا، فخطر الحريق في مجال التأمين يعتبر صنفا معينا ومن ثم

توزيع الأموال المشمولة بخطر الحريق وفق صفاتها وطبيعتها و ثم حجمها وكذلك بالنسبة للأخطار الأخرى، فكلما كان هذا التصنيف دقيقا أمكن وضع احتياطي مالي لكل صنف من الأخطار، إضافة إلى إيجاد نوع من الموازنة بين حجم الأخطار فلا يمكن قبول أخطار كبيرة جدا إلى جانب أخطار صغيرة

من ناحية القيمة المالية لهذه الأخطار، وفي أي حالة من الأحوال إذا قبل المؤمن مثل هذه الحالات لابد أن يعمل على تحويل الخطر إلى معيدي التأمين أو مشاركة مؤمنين آخرين ويلعب مدير الخطر في هذه الحالة دورا مهما في مواجهة الأخطار وعدم تحميل المؤمن أعباء تتجاوز إمكانياته فسياسة انتقاء الأخطار تجعل المؤمن كفوا بقبول الأخطار بحسابات دقيقة لا تؤثر في وضعه الاقتصادي عند وقوع حوادث ما ومواجهة نتائجها²⁸.

ولا شك أنه من المفيد وضع إطار عام للأخطار وحصر منها ما يدخل في مجال دراستنا.

حيث هناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها في الخطر حتى يكون قابلا للتأمين منها:

- أن يكون احتماليا: أي لا يكون وقوعه مستحيلا أو مؤكدا، فلا جدوى من تأمين خطر مستحيل أو مؤكد الوقوع²⁹. لأنه في حالة الاستحالة يُشكل إسراف من قبل المؤمن له، وفي حالة الحتمية يُشكل أعباء كبيرة على المؤمن له لأن شركات التأمين ستحمّله أقساط كبيرة لا طاقة له عليها³⁰.

- أن يكون مستقبلي: أي وقوعه سيحدث في المستقبل، أما إذا كان احتماليا في طبيعته لكنه تحقق، فإنه ينقلب الى خطر مؤكد. ولا جدوى من تأمين خطر قد وقع. وهو شرط حديث مقارنة مع الشروط الأخرى، حيث لم يكون ساري المفعول في الماضي في التأمين البحري. وهذا راجع لصعوبة و بطل الاتصال بين السفن، أصحابها ومؤسسات التأمين³¹.

- أن يكون الخطر قابل للقياس و من الممكن التعبير عنه بالأرقام. أي القدرة على تقدير الخطر و حساب تكراره أو إمكانية تحقيقه و تقدير الخسائر الناتجة عنه³². وهذا أمر ضروري لتسهيل إمكانية حساب قيمة القسط الذي يستوجب دفعه من طرف المؤمن له³³.

- أن لا يكون المؤمن له تعمد وقوع الخطر أو ساعد في وقوعه، لأن هذا يلغي صفة احتمالية الخطر و يعتبر عنصرا للخطر و عدم التأكد غائبان³⁴. أي يجب أن لا تتدخل إرادة المؤمن له في تحقق و وقوع الخطر، وهذا للقضاء على التحايل و محاولة الكسب الغير المشروع³⁵.

- أن يكون الخطر موزعا بدرجة كبيرة بين المؤمن لهم لتحقيق مبادئ قاعدة الأعداد الكبيرة. يعني ألا يتركز حدوثه في شخص واحد أو عدد قليل من الأشخاص³⁶.

- أن لا يكون من الأخطار العامة، مثل أخطار الحروب ذلك يصعب معه دفع قيمة التعويضات مما يؤدي الى عجز المؤمن ، علما أنه في الآونة الأخيرة انتشر التأمين على مثل هذه الأخطار³⁷.

- يجب أن تكون الخسارة الناتجة من وقوع الخطر مادية. وهذا يعني أن التأمين يتم على أساس القيمة المادية للأشياء، لا قيمتها المعنوية أو العاطفية لدى الشخص المؤمن له. علما بأنه في تأمينات الحياة لا يمكن أن يتحقق ذلك.

- أن يكون من الممكن أو السهل إثبات تحقق أو وقوع الخطر سواء بالطرق العادية أو بواسطة الخبراء المتخصصين في هذا المجال فلا يمكن التأمين مثلا خطر مرض لا أعراض له كضعف الذاكرة.

- أن لا الخطر المؤمن مخالف للنظام العام أو القانون. فلا يجوز تأمين خطر ما مشجعا على مخالفة القانون أو لأمر تنافي الآداب العام. فلا يجوز تأمين مخالفات السير مثلا أو تأمين من خطر اكتشاف و وقوع بضاعة مهربة في أيدي رجال الجمارك³⁸.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف الخطر التأميني بأنه الحادثة المحتملة الوقوع، أي غير المحققة أو المستحيلة والذي تنتج عن تحقيقه خسارة مادية، سواء أكان للمؤمن له علاقة بحدوث الحادثة أو كان وقوعها بمعزل عن إرادته، فالاحتمال يعتبر عنصرا أساسيا في اعتبار الخطر خطرا تأمينيا.

ولكي يكون الحادث محتمل الوقوع يجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط أساسية³⁹:

أولها أن لا يكون مستحيلا وثانيها أن يكون مستقبلا و الشرط الثالث أن يكون عرضيا أو متعمدا. فالخطر التأميني يتحدد حسب طبيعته، ولا بد أن يتحدد هذا الخطر في عقد التأمين ليتمكن في ضوءه أن ينعقد العقد، فالشخص الذي يؤمن على أمواله من خطر الحريق حدد طبيعة الخطر الذي يرغب في تغطيته بالتأمين و هو خطر الحريق، وكذلك إن أراد أن يؤمن على أمواله من خطر السرقة فقد حدد طبيعة الخطر الذي يرغب في تغطيته بالتأمين و هو من السرقة، فالخطر التأميني محدد و طبيعته موصوفة و ما ينطبق على هذه الأخطار ينطبق أيضا على الأخطار التأمينية الأخرى كخطر الوفاة المبكرة في التأمين على الحياة إذ ينصب عقد التأمين بالتزام المؤمن اتجاه المؤمن له عند وفاة المؤمن على حياته، وكذلك في تأمين المسؤولية فعلى الرغم من أن الخطر غير محدد إلا أن طبيعة هذا الخطر هو مسؤولية المؤمن له اتجاه الغير التي يتحملها المؤمن.

3 - تقييم الأخطار:

لتقييم الخطر يجب معرفة احتمال تحقيقه في زمان و مكان معينان⁴⁰. وكذا عملية تحديد عدم التأكد وتقييم خطورة الضرر أو احتمال وقوعه⁴¹. فلعملية تقييم الأخطار مبادئ نختصرها فيما يلي⁴²:

1-3 - تحديد الظروف الخطرة و القرارات التي يحتمل أن تسبب أضرارا، إصابات أو تؤدي الى تحقيق فرصة خسارة.

2-3 - النظر و تقييم هذه الأضرار والخسائر, العوامل المتأثرة ما هي أكبر خسارة يمكن تحقيقها أو تحملها مع مراعاة أي التدابير الرقابية التي يجب إتباعها.

3-3 - إصدار أحكام حول مدى كفاية الضوابط و التدابير, تحديد ثغرات الإحتياط و الإختلالات في توفير وتحديد أولويات التدابير اللازمة لتصحيح الوضع.

4-3 - رصد وإعادة تقييم هذه الأخطار بعد فترات زمنية مناسبة وعندما تصبح الظروف مستقرة و أقل خطورة. و يعاد تقييم الخطر كمرحلة من مراحل ادارة الخطر.

- الخاتمة:

إن فهم الخطر, إدراك أهميته و الخسائر التي قد تنجم عنه, يسمح لنا بتحديد ومعرفة موقف المنشأة إزاءه و الإجراءات الواجب اتخاذها لتخفيض من حدته و اتخاذ القرارات الصائبة. فالخطر جزء لا يتجزأ من عمل أي منظمة ولهذا تعتبر مبرر مشروعا و رئيسيا للحصول على ربح في المشاريع التي تهدف الى تحقيق الأرباح عن طريق تقديم خدماتها النافعة للمجتمع الذي تعمل فيه.

لقد أصبح العالم أكثر تعقيدا و يرجع هذا الى ارتفاع معدل تدفق المعلومات, سرعة التغير وتنوع الاختيارات مما أدى الى تعقيد و صعوبة عملية اتخاذ القرار و خلق مشكلة تقييم و تسيير الأخطار التي تمثل جوهر اقتصاد الخطر أو عدم التأكد من خلال النظرية المالية و اقتصاد التامين. فقد زاد الاهتمام بعامل الخطر حيث سمحت عملية إدراك و فهم الأخطار من طرف الشركات الى التخفيض من التكاليف أو تحقق أرباح و خلق قيمة مضافة عن طريق فهم واستخدام مبدأ الأولوية و تقدير الأخطار الذي تواجهها الشركة مقابل تحقيق أهدافها. و قطاع التامين من أهم المعنيين بهذا الأمر.

- المراجع:

¹ - ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه. مبادئ التأمين التجاري و الإجتماعي, مرجع سابق, ص: 38.

² - Paul Weirich, Realistic Decision Theory: Rules for Nonideal Agents in Nonideal Circumstances, OXFORD UNIVERSITY PRESS, USA, 2004, p: 12

³ - Goode. W. J. and Hatt. P. K, THE Methods In Social Research, Mc Graw Hill ,Inc, USA, 1952, p45.

⁴ - Jean-Baptiste Ferrari, Economie du Risque-Applications a la Finances et a L'Assurance, Ed : Breal, France, 2002, P P : 9-10.

⁵ - Bernard Barthelemy, gestion des risques, Méthodes d'Optimisation Globale, Edition, d'Organisation, France, 2eme Edition, 2002, p : 42.

⁶ - J. Frank Yates, Judgment and Decision Making ,: Prentice Hall, USA, 1990, p: 42.

⁷ - محمد سويلم, الإدارة, دار ألهانى, مصر, 1994. ص: 64.

⁸ - Paul Weirich, Op Cit, p: 7.

⁹ - سلامة عبد الله, الخطر و التأمين, دار النهضة العربية, مصر, 1972, ص: 6.

¹⁰ - مختار محمد الهانسي و ابراهيم عبد النبي حمودة, مبادئ التامين بين النظرية و التطبيق, الدار الجامعية, للنشر و التوزيع, 2000. ص: 62.

¹¹ - Jamie McIntyre and Leigh Barker, What I Didn't Learn At School But Wish I Had, 21st Century NZ Pty Ltd, New Zealand, 2005, p: 1.

¹² - محمد سويلم, الإدارة, مصدر سابق. ص: 67.

¹³ - نفس المرجع. ص: 67.

¹⁴ - علي الشريف و محمد سلطان, المدخل المعاصر في مبادئ الادارة, الدار الجامعية, مصر, 1998, ص: 241.

¹⁵ - نفس المرجع, ص: 241.

-
- ¹⁶ - A.W. Coburn et autres, Evaluation de la Vulnérabilité et des Risques, Op, Cit,p: 9.
- ¹⁷ - James. A. F. Stone and Others, Management, prentice Hall, inc, 6th Ed, 2002,USA, p: 14.
- ¹⁸ - Ibid, p : 14.
- ¹⁹ - A.W. Coburn et autres, Evaluation de la Vulnérabilité et des Risques, John Wiley & Sons. *Première édition*, Royaume Uni, 1991, p: 25.
- ²⁰ - Barry F. Anderson, The Three Secrets of Wise Decision Making, Single Reef Press, Portland, 2002,p : 14.
- ²¹ - Bernard Barthelemy, Op Cit, p : 83.
- ²² - A.W. Coburn et autres, op Cit, p : 9.
- ²³ - Frame. J. Davidson. The New Project Management,2nd ed. Jossey-Bass Ed,USA, 2002, p:125.
- ²⁴ - Barry F. Anderson, Op Cit, p: 161.
- ²⁵ - ممدوح حمزة أحمد, ادارة الخطر و التأمين, الدار الجامعية, مصر, 2005, ص: 62.
- ²⁶ - M. Doumpos C. Zopounidis, Multicriteria Decision Aid Classification Methods (Applied optimization), Springer –UK, 2002,p : 67
- ²⁷ - Pascale Vaillier, Op Cit, p : 105.
- ²⁸ - عبد الباقي عنبر فالح و آخرون, ادارة التأمين, ص: 47.
- ²⁹ - زياد رمضان, مرجع سابق, ص: 62.
- ³⁰ - محمد جودت ناصر, مرجع سابق ص: 55.
- ³¹ - عبد العزيز فهمي هيكل , مقدمة في التأمين, دار النهضة العربية للطباعة و النشر, لبنان, 1986, ص: 12-13.
- ³² - Vlasta Molak, Fundamentals of Risk Analysis and Risk Management, CRC Press, Inc.USA, 1997, p: .251
- ³³ - زياد رمضان, مرجع سابق, ص: 63.
- ³⁴ - Pascale Vaillier ,Op Cit, P : 58.
- ³⁵ - عبد العزيز فهمي هيكل , مرجع سابق, ص: 15.
- ³⁶ - محمد جودت ناصر , المرجع السابق, ص: 56.
- ³⁷ - زياد رمضان, المرجع السابق, ص: 63.
- ³⁸ - محمد جودت ناصر, ص: 56.
- ³⁹ - عبد الباقي عنبر فالح و آخرون, ص ص: 18-19.
- ⁴⁰ - A.W. Coburn et autres, Evaluation de la Vulnérabilité et des Risques, Op Cit, p :44.
- ⁴¹ - Jacqueline Jeynes, Risk Management: 10 Principles, Op cit, p: 13
- ⁴² - ibid, p: 13.